بالمكث انتهى ع ش قوله كدهن وعود والكافور يؤخذ من صلب وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط
ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يتميز بالماء فيلون مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكون
مخالطا ويحمل كلام من اطلق على ذلك ويعلم مما تقرر ان الماء المتغير بنحو القطران الذي يتدهن به
القرب أن تحققنا تغيره به وانه مخالط فغير طهور وان شككنا او كان من مجاور فطهور سواء
في ذلك الزيت وغيره مر قال ع ش وهذا التفصيل انما هو فيما اذا وضع لاصلاح الماء اما اذا
وضع لاصلاح القرب فلا يضر التغير به ولو مخالطا ولو كثيرا لان التغير به قح تغيرا يمنع في مقر الماء
انتهى واعتمد حجر انه طهور مطلقا وقال لانه اي مطلقا من قسم المقر وظاهر كلام عباد ش سم وحلبي
والمنهجي يوافقه ولو طرح ماء متغير بمكان في مقره وممره اي مثلا على ماء غير متغير فتغير به بسلبه
الطهورية لاستغنائه عن امتزاجه بخلطه بالآخر ويلغز به فيقال لنا ماء ان يصح التطهير بكل افراده
لا اجتماعا مع روهي مشهورة بمسئلة ابن ابي الصيف عد ابحي واعتمد حجر انه لا يمر قبا شا على مسئلة
الذباب الآتية مع الفرق بينهما قال سم في حاشيته على المنهج وكذا اعتمده شيخنا طبلاوي وقال
القول بالفرر مبني على ان علة عدم تاثير تغير المصبوب التعسير على العباد وهو ضعيف و
العلة الصحيحة فقدان اطلاقه اي عدم سلبه الطهورية انتهى وقال سم في حاشية شرح البهجة
بعد ما ذكر وقد يشكل عليه انه لو صب ماء وقع فيه ما لا نفس له سائلة حيث لم يتنجس
على عين اي قبل نزع الذباب من المصبوب لم يتنجس مع انه التقى ميتة تنجس الان يفرق
بان القاء الميتة المذكورة انما يتنجس اذا كان قصدا وهو هنا تبع لالقاء الماء لخلاء المخلط
فانه يؤثر وان وقع بنفسه وقد جد ذلك فليتامل وقد فرق في حاشيته ايضا
بان من شان الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه اخف انتهى ع ش ويؤخذ من ذلك
بالاولى انه لو وقع ذباب في قنديل فيه ماء وزيت ومات فيه ثم نزع الزيت ووضع
في القنديل زيت آخر قبل نزع الذباب لم يؤثر ذلك على ان عدم الفرر هنا متجه وان قلنا
بالفرر هنا لان المحل لحاجة الى وضع الزيت للانتفاع بالسراج في القنديل ومشقة اخراج الذباب
كلما وقع قبل ان يضع الزيت سم على المنهج ولو وجد ماء متغير ولم يعلم هل تغير بشيء وقع
فيه او لا فهو طهور قال على الخطيب ولو تيقن بعض الماء المتغير المؤثر دون البعض الآخر
اتجه ان لكل حكمه سم ولو وقع في الماء مجاور ومخالط معا وشككنا في ان التغير هل هو
من المخالط او من المجاور فالصحيح ان لا سلب الطهورية كما قاله الزيادي عبد البر وداد
الفقر بالك وهذا اي في الماء وفي معظم ابواب الفقه مطلق الترديد كما في المجموع وشرح
المروزي ومن المتغير بالمجاور المتغير بالمجاور طعما او لونا او ريحا لان الاسم لم يتحقق احتمال

احتمال الاجزاء المخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة تحرم مر اي فان
قلنا دخان النجاسة يتجس الماء قلنا بسلب الطهورية وان قلنا بعدم التنجس ثم
قلنا بعدم سلبها هنا لكن المعتمد هنا عدم سلب الطهورية مطلقا والفرق ان الدخان اجزاء
يتفصلها النار وقد انفصلت بالماء فتنجسه ولو مجاورة اذ لا فرق في ناشئ ملاقاة النجس
بين المخالط والمجاور بخلاف النجس فانه طاهر وهو لا يسلب الطهورية الا ان كان
مخالطا ولم تتحقق المخالطة ع ش على مر قوله ولو مطيبين هو بضم الميم وفتح الطاء
وكسر المثناة التحتية المشددة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة الثانية المخففة
اي مطيبين بغيرهما ويجوز مطيبين بفتح المثناة المشددة اي مطيبين بغيرهما انتهى شيخنا
عطية قوله وعكسه بتثليث ميمه مع اسكان كافه شرح م ر وهو من حملة تحرز مخالط
لان المتغير بغير المخالط يصدق بالمتغير بالمجاور والمتغير لا بمجاور ولا بمخالط انتهى حلبي
هنا والمقتضي قول الشارح واما المتغير بالمكث الخ ان التغير بالمكث من جملة تحرز قوله
مستغنى عنه والاخر في ذلك سهل انتهى جمل قوله وعابق الماء الخ ومنه ما يقع في
الفساقي والصهاريج ونحوها ومم اي موضع قراره ومروره كبرية وزرنيخ
ونورة اي ولو مطبوخين سم ارضا فالمدر في قوله وليس المراد بالنورة المحترقة
بالنار بل بحجارة رخوة اي وقار وملح جبلي بان كان في قراره او ممر ارضا مكبرة او زرنيخة
او مقرة فلا يضر لعدم استغنائه عن ذلك والمراد بما في المقر والممر ما كان خلقيا في
الارض او مصنوعا بحيث صار يشبه الخلقي مر ومن الثاني ما تصنع به الفساقي
والصهاريج ونحوها من الجير ونحوه اي من الطهارات ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في
جرة وضع فيها اولا لبن او نحوه ثم استحلت في الماء فتغير طعمه ولونه او ريحه ع ش
اما الموضوع لابتداء الحيتية فانه يضر لاستغناء الماء عنه وينبغي ان من ذلك وما
يحصل في الفساقي المعروفة مما يحتاج من الاوساخ التي على اهل الناس فان المتغير بها
غير طهور وان كان الان في مقر الماء لانه ليس خلقيا ولا كالخلقي مع ش وخالفه الرشيدي
شيخنا ع ش فيما مر عنه من مسئلة الجرار التي كان فيها نحو عسل اولبن وفي مسئلة
ما يتحلل من الاوساخ التي على ارجل الناس فاعتمد في الجرار انها ليست من مبيل
المقر لكونها ليست ارضا ولا ملحقة بها وفي مسئلة الاوساخ عدم الضرر
بها ما يظهر من ابدان المنغمسين في المغاطس لكونه من باب ما لا يستغني
الماء عنه اي فتقع به البلوى قاله الجمل قوله والتغير عالما لم يمنع الاسم اي ولو حتما لا